

الثاني عدداً واول عشرة باعتبار الاجزاء كانت اولها  
 الى فلا فرق في التشبه بين الاجزاء التي تذكروا للكرامة وغيرها  
 والاجزاء الظاهرة والباطنة كل ذلك صريح بخلاف التشبه  
 به فغفرق بين الاعضاء الظاهرة فهي صريح واما الباطنة  
 فكانت اية والاجزاء التي تذكروا للكرامة كانتا وغيرهما صريح  
 وهو الركن في التذكير باعتبار الخبر اي  
 مركب الى اي محل ركوب على انه بمعنى المكان او نفس ركوب  
 على انه بمعنى المصدر ولو عند الم شروع في جنس  
 نعمات او سكرنا اي متعبداً وصرح على لغة او  
 المناسبة ما قبله ولو انه شروع في ست نعمات  
 والفرق بين الاصلاح لم يصح من المحبوب ولا من الرضا  
 والغنى والصفيرة التي لا تطبق الوطى وبين الظاهر حيث  
 يصح من المذكور كله ان المقصود من الاصلاح الامتناع من  
 الوطى وهو متنع من ذلك فلا معنى للمخالف عليه والمقصود  
 من الظاهر وصف المرأة بتحريرها عليه كغيره من ذلك  
 يتحقق فيما ذكر او مصاهرة اي في البعض دون روجه  
 ابنة وام زوجته وبنات زوجته فليس الا روجه الا في بعض  
 فيها كما قاله الشافعي وكذا بنت الروجه ان كانت موجودة قبل  
 تزوجه بامها لم يصح التشبيه بها لظن وتحريرها عليه بكلام  
 امها وان حدثت بعد ان ابان روجه فزوجت بغيره وان  
 منه بنت فهي محرمة من حين وجودها فصح التشبيه بها  
 ومخلاق اروج التي محترز قوله محرم تعلقاً  
 للمعنى اي ان الظاهر فيه تشبه باليمن من حيث اوزم الكفاية  
 وفيه شبه بالطلاق من حيث انه يتزنى عليه الخرم فلذلك  
 صح توقيفه نظر الاول وتعليقه نظر الثاني كذا ظاهراً

وايلاً

وايلاً اي فتحرى عليه احكامها فتصير عليه المرأة اربعة اشهر  
 ثم تطالبه بالنفقة او الطلاق فان وطئ المخل حكم الاصل  
 وصار عايداً في الظاهر فلا يجعل له وطئها ثانياً حتى يكفتر  
 او تغزو المدة وهل يلزمه كفارة للايلا ولا وحاصلة انه  
 ان حلف بالله كان قال والله انت على ظهري خمسة اشهر  
 لم يلزمه للايلا كفارة وان حرق احكام الايلا من ضرب  
 المدة الخ بان يمسكها اي من غير طلاق ولم  
 يفعل اي في رهن الامساك ويكون عطف تفسيره لانه في  
 معنى الامساك اما الفصل بعد الامساك فلا يندرج  
 صار عايداً الخ اعلم ان العود له معان ثلاثة الامسك  
 رهن العزاق ولم يفارق وهذا الموبد والمطلق والعود  
 بالرجعة في الرجعية والعود في الوقت بالوطى للمدة  
 وما تقدم المظاهر انه تينيد للمتن فيتمتع في عيانه ائنه  
 مع انه عينه لان قوله مالم يتصل بالظاهر فرقة هو عين قوله  
 المتن لم يتبعه بالطلاق ويحاي بان هذا اعم من كلامه  
 المتن لان العزقة اعم من الطلاق وكان الاولى من ذلك  
 ان يقول عقب المتن ومثل فرقة الطلاق غيرها  
 فلواصل الهموم مفهوم قوله قبل مالم يتصل بالظاهر فرقة  
 ومفهوم قول المتن مالم يتبعه بالطلاق لكنه اعم من مفهوم  
 المتن وفرقة بسبب طلاق الموهدة هي مفهوم المتن  
 في الحقيقة وصرح بهار زاده ايضاح اوليين كون الطلاق  
 شاملاً للمباين والرجعي او جن الزوج لو كان الاوى  
 او جنون عتفاً على فرقة وتقول فلو جن الم وهل  
 وجبت الوطى على ذلك انه على الاوى يجوز تعدبها على  
 العود لانهاح لها سببان بخلافها على الاخرين لا يجوز